التغيير السياسي: مقاربة مفاهيمية وعوامل تفسيرية

ناهض أبو حماد

جامعة غزة، كلية الاتصال واللغات

مقدمة

أصبحت مسألة التغيير السياسي من القضايا الأساسية المطروحة في أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي، ويتوقف نجاح التغيير على مدى التزام وقناعة وإرادة القيادة السياسية على التقدم مضياً نحو المزيد من أحداث التغييرات، بما يتواكب مع تطورات وتحديات العولمة، حيث تتطلب عملية التغيير رؤية استراتيجية من قيادة السياسية تقوم على أساس الديمقراطية التشاركية في عملية صنع القرار، والاستجابة للمتغيرات بما يكفل تحقيق حالة من الاستقرار، كما يلعب القائد السياسي دوراً مؤثراً في العملية السياسية، خصوصاً أن تغير القيادة في كثير من النظم خاصة العربية، قد يُعظم من احتمالات التحول السياسي في هذه النظم، وهذا يعني قبول قطاع كبير من أفراد المجتمع للتغير في النظام السياسي، والمشاركة في الشؤون العامة، وارتفاع مستوى الحراك الاجتماعي والمكاني، واحترام آراء وأفكار ومكانة المرأة وتمكينها في الحياة السياسية والمجتمعية بما يكفل تعزيز الدور الجندري، ومنح هامش من الحريات العامة واحترام سيادة القانون والفصل بين السلطات، وتحقيق الحكم الرشيد، وفي هذا السياق سيعالج هذا المحور موضوع التغيير القيادة السياسية من خلال التعرض لمفهوم التغير في الأدبيات، وأنواعه و خصائصه، طرقه والعوامل المسببة، بالإضافة الى ملامح التغيير، والتغيير السياسي .

المحور الأول
الإطار المفاهيمي للتغيير السياسي

تتعدد مفاهيم التغير والتغيير وتختلف باختلاف الزاوية التي تدرس منها أو ينظر إليها من خلالها، فبعض الدارسين يدرسونها من زاوية أسبابها، وبعضهم الآخر من زاوية النتائج، بينما يعرفه البعض من زاوية المظاهر والأعراض، وهناك من يدرس طبيعة المفهوم من حيث المضمون والشكل، أو من حيث الترابط والتشابك والعلاقات التبادلية والسببية واتجاه التأثير والتأثر.[1] والتغيير يعني الاختلاف ما بين الحالة جديدة والحالة القديمة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال مدة محددة من الزمن، بينما التغيير حينما تضاف له كلمة اجتماعي يصبح المصطلح (التغيير الاجتماعي) ومعناه كل ما يتعلق بالمجتمع فيصبح هو التغيير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على جوانب المجتمع، أو على البناء الاجتماعي خلال مدة من الزمن.[2]

أولا:التغيير الاجتماعي والسياسي

1. التغيير الاجتماعي: من الجدير بالذكر الإشارة إلى أن مصطلح" التغير الاجتماعي" قد استخدم أول مرة وبصورة عرضية في كتابات آدم سميث، وعلى الأخص في كتابه المشهور" ثروة الأمم "الذي نشر في القرن الثامن عشر، لكن لم ينتشر هذا المصطلح ويصبح واسع التداول إلا بعد نشر عالم الاجتماع

1 محسن الخضيري،إدارة التغيير، (دمشق: دار الرضا للنشر، 2003) ، ص20.

2 محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق،(عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،)1987 ، ص 15.

الأميركي" **أوجبرن** "كتابه التغير الاجتماعي عام 1922م، والذي كان يرى أن التغيير هو ظاهرة عامة ومستمرة ومتنوعة ولا لزوم لربطها بصفة معينة، ويعتبر مفهوم التغيير الاجتماعي متحرراً من التقييم، ولا يرتبط بصفات موجبة أو سالبة.[1] ويُعرف هشام مرسي التغيير الاجتماعي على أنه" انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورًا"،[2] والتغير الاجتماعي هو ذلك التحول القابل للملاحظة الذي يحدث في كل بناء اجتماعي أو نظم اجتماعية سواء كان استثنائياً أو مؤقتاً، ويعمل على تغيير مسار تاريخها، فالتغير لاجتماعي عند" روشيه" له أربع صفات:[3]

أ- التغير الاجتماعي ظاهرة عامة ومنتشرة لدى فئات واسعة من المجتمع بحيث يغير مسار حياتها.

ب- التغير الاجتماعي كل تحول يصيب البناء الاجتماعي.

ت- يكون التغير الاجتماعي محدداً بفترة زمنية معينة.

ث- يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية.

من الصعب تعريف التغير الاجتماعي، لأن كل شيء في حياتنا عرضة للتغيير المستمر وعلى الدوام، وكل لحظة تمثل حدثاً مستجداً،[4] فيذكر عادل الهواري في تعريفه للتغيير الاجتماعي، بأنه كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية من الناحية المورفولوجية أو الفيزيولوجية خلال فترة زمنية محددة، ويتميز التغيير الاجتماعي بصفة الترابط والتداخل، فالتغيير في الظاهرة الاجتماعية سيؤدي إلى سلسلة من التغيرات النوعية التي تصيب الحياة بدرجات مختلفة.[5]

2.التغير السياسي: لا يزال مفهوم التغيير السياسي خاصة في الحالة العربية يكتنفه الكثير من الغموض، وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة على مستوى الفهم والممارسة، فيشير لفظ التغيير السياسي لغة إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، والتغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفاً للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.[6] ويعرف **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية التغيير السياسي** بأنه "تغيير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية، وهو كل تغيير كيفي أو نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج"،[7] فيما تعرف **موسوعة العلوم السياسية التغيير السياسي** على أنه "مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول".[8] ويعتبر بلقزيز التغيير السياسي بأنه التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم او تصحيح خطأ أو تصويب إعوجاج.[9] ويُعرف أسامة الغزالي التغيير السياسي بأنه ثورة سريعة وشاملة في المجتمع والنظام السياسي يتم بمقتضاه انتقال السلطة السياسية من طبقة إلى طبقة أخرى،[10] في حين يرى محمد عابد الجابري بأن التغيير السياسي هو عبارة عن عملية تعد بمثابة إحداث إنقلاب تاريخي بمختلف مظاهره، على صعيد الفكر والمعتقد والوعي.[11] وفي ذلك الصدد يقول "جابرييل آلموند" و"بنجهام باول": "إن المبادرة من أجل التغيير السياسي يمكن أن تنبع من ثلاثة مصادر، من النظام السياسي نفسه أي من النخبة الحاكمة ومن الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية ومن النظم السياسية في البيئة الدولية، وعادة ما تتفاعل هذه العناصر الثلاثة مع بعضها البعض.[12]

---

1 أحمد زايد، التغير الاجتماعي، الطبعة الثانية،(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية2001) ، ص18.

2 عبدالباسط محمد محسن، أصول البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية عشر ، (القاهرة: مكتبة وهبة للطباعة والنشر ، 1988) ، ص65.

3 Rocher, Guy, le changement Social Teone3, Coll. Print. N.15 Paris. 1970,p.17

4 أنطوني جيدنز ، علم الاجتماع ترجمة فايز الصباغ، ط1 ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ، ص 105.

5 عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي،(الكويت:مكتبة الفلاح، 1988) ، ص 45.

6 إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية،(الكويت: جامعة الكويت، 1994) ، ص47 .

7 إسماعيل عبد الفتاح عبدالكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية،(القاهرة: كتب عربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008) ، ص116.

8 اسماعيل صبري مقلد، محمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، (الكويت:جامعة الكويت ، 1994) ، ص47.

9 عبد الإله بلقزيز ، أسئلة الفكر العربي المعاصر،(الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية، 1998) ، ص13.

10 ثناء فؤاد عبدالله، ليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997) ، ص44.

11 محمد عابد الجابري،إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1993) ، ص197.

12 جابرييل إيه آلموند، جي بنجهام باويل الابن ، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر " نظرة عالمية" – ترجمة أحمد علي وأحمد عناني، (القاهرة : مكتبة الوعي ، 1966) ، ص ص 184- 185.

3.أنواع التغيير السياسي: التغيير السياسي ينقسم لنوعين:[1]

النوع الأول: التغير الشامل: والذي يبدأ بتغيير القيادة السياسية، ليشمل جميع مناحي الحياة الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتشريعية والقضائية والدينية وغيرها من سائر النظم، وهذا التغيير للقيادة السياسية لا يمثل الهدف النهائي للراغبين في إحداث التغييرات، ولكنه يمثل الخطوة الأولى الفعالة نحو التحولات النوعية الكبرى التي تقفز بالدولة إلى الأمام، فتغيير القيادة هوي خطوة نحو التغيير الشامل ولكنه ليس هو الهدف النهائي.

النوع الثاني:التغيير الجزئي: فيتناول فقط جزئية من الجزئيات، كالتغيرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي أو التعليمي أو الدستوري أو العسكري، بهذا فإن تحديد القادة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لنوع التغيير يمثل الأولوية الأولى في عملية التغيير، ويلي ذلك تحديد المسار الذي سيسلكه المجتمع لتحقيق التغيير.

3.العوامل التفسيرية للتغيير السياسي: يأتي التغيير السياسي استجابة لعدة عوامل، وهي:[2]

أ- الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي ، هذه المطالبة تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من الأحزاب وجماعات المصالح والضغط.

ب- تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة .

ت- تداول السلطات في الحالات الديمقراطية أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى.

ث- ضغوط ومطالبة خارجية من قبل دول أو منظمات وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية.

ج- تحولات خارجية في الوسط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية . ويُعتبر تحديد القادة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لنوع التغير يمثل الأولوية الأولى في العملية التغيرية، ويلي ذلك تحديد المسار الذي يجب أن يسلكه المجتمع لتحقيق التغير الشامل. ويأتي التغيير السياسي إستجابة للعوامل السابقة من خلال نوعين:[3]

1. **التغيير الشامل العميق:** يبدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتشريعية والقضائية والدينية، ...الخ ، ومن ثم فإن تغيير القيادة الديكتاتورية أو المتعسفة أو النجاح في تغيير أنماط تفكيرها بما يتناسب مع صالح الدولة أو المؤسسة لا يمثل الهدف النهائي للراغبين في إحداث التغيرات، ولكنه يمثل الخطوة الأولى الفعالة نحو التحولات النوعية الكبرى التي تقفز بالدولة أو المؤسسات قفزة هائلة إلى الأمام. فتغيير القيادة هو خطوة نحو التغير الشامل، وليس هو الهدف النهائي.

2. **التغيير الجزئي:** يتناول فقط جزئية من الجزئيات، كالتغيرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي أو الدستوري أو العسكري، أو غيرها من التغيرات التي تمس جانباً من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى إما لكون الجوانب الأخرى لا تحتاج إلى تعديل أو لعدم توفر المشروع المحلي الذي يملي على المجتمع وقيادته التحرك في اتجاه محدد.

3. التغيير من حيث المصدر: ويصنف إلى ثلاثة أنواع:[4]

- **التغيير المتعمد:** ويكون هذا التغيير متعمداً أي صادراً من السلطة الداخلية للمؤسسة، ويتناول الإجراءات والهياكل التنظيمية والاتجاهات.

- **التغيير المفروض:** يصدر التغيير بناء على قوى كالقوانين الحكومية أو توصيات من مؤسسة رسمية، بمعنى أن قرار التغيير يصدر من سلطات أو مؤسسات خارجية.

- **التغيير التكيفي:** وهو ليس متعمدا أو صادراً من السلطة الداخلية، وليس مفروضاً من سلطات خارجية، إنما يحدث بناء على اقتناع شخصي من المرؤوس بدون علم رئيسه، أي أنه ليس له قنوات رسمية لتدعمه وتتابعه.

4. التغيير حسب وقت التنفيذ: وينقسم إلى نوعين:

– **التغيير التدريجي:** يحدث هذا النوع من التغيير في المؤسسة تدريجيا، أي يكون على دفعات متتالية خلال فترة زمنية معينة.[5]

---

1 محمد عارف عبدالله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي(الثورة المصرية نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، (فلسطين:جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012)، ص27.

2 بلال محمود محمد الشوبكي، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة"حماس نموذجاً" – بحث لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، (فلسطين:جامعة النجاح الوطنية، 2007) ، ص 36 .

3 طه حميد حسن العنكبي، دور شباب التغيير في الدول العربية في إعادة صياغة العلاقة بين الحكام والمحكومين، مؤتمر التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، تحرير: نظام بركات وخالد شنيكات،(عمان:الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، 2013)، ص84.

4 مصطفى محمود أبو بكر، التنظيم الإداري في التنظيمات المعاصرة، (الإسكندرية :الدار الجامعية، 2002)، ص308.

5- Robert Heller ;gérer le changement mangopratique,Italie, 1999,p 12..

- **التغيير السريع:** ويتم مرة واحدة وبسرعة، يسميه البعض بالصدمة القوية، حيث أن تنفيذه يشكل صدمة قوية للجميع، ويجب الحذر من الآثار الاجتماعية السلبية على من سوف يتأثرون به لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى بروز المقاومة، ولكن هناك ظروف معينة يمكن أن ينفذ فيها التغيير السريع كأن يكون التغيير جزئيا أو أن يكون هناك ضرورة ملحة لإجراء التغيير منعا لاستفحال مشكلة كبيرة تؤثر على مستقبل المؤسسة.[1]

وتأسيساً على سبق يشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي، ويتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والاتساع ، ويشير لفظ التغير السياسي لغة إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، فالتغير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفاً للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.

كما يرى عبد الرحمن توفيق في كتابه التغيير بأن التغيير ينشأ استجابة لواحد أو أكثر من الأسباب التالية:[2]

1. **الأزمة:** وتعني الإدراك بأن الأمور لا بد أن تتحرك من مكانها وتتغير وذلك نتاج أزمة يمر بها النظام السياسي بحيث يصبح معها التغير حتمي وضروري.
2. **الرؤية:** وذلك عند امتلاك الجهة صاحبة النظرية التغييرية صورة واضحة للمستقبل ليمكن عملية التغيير من إحداث تطورات إيجابية على المجتمع.
3. **الفرصة:** وذلك حينما ترى القوى الفاعلة في عملية التغيير بأن التغيير سيحمل نتائج ايجابية وواقع أفضل وبالتالي فإنه يجب استثمار الفرصة لإحداث التغيير المنشود.
4. **التهديد:** أي التنبؤ بحدوث تغيرات سلبية على بنية النظام السياسي وعلى المجتمع ككل وبالتالي فإن إحداث تغيرات في بنيته يغدو ذو أهمية عالية.

ثانياً: ملامح ومراحل التغيير: يُحدد (**أولبرت مور**) ملامح التغير الرئيسة في المجتمع المعاصر على الوجه الآتي:[3]

1. يحدث التغير في أي مجتمع وفي أي ثقافة بوضوح واستمرار.
2. لا يمكن عزل التغيرات زمانياً ومكانياً وذلك لأنها تحدث في سلسلة متعاقبة ومتصلة الحلقات أكثر من حدوثها على شكل أزمات وقتية بحيث تتبعها إعادة بناء.
3. يمكن أن تحدث التغيرات المعاصرة في أي وقت، ولها القدرة على التأثير والانتشار في أي مكان.
4. أن حجم التغيرات المعاصرة أكبر من التغيرات التي حدثت من قبل وذلك لتأثير العوامل التكنولوجية والاتصالية في حجم وانتشار هذه التغيرات وانتشارها.
5. التأثير في جوانب الحياة بأجمعها من دون الاهتمام بجانب واحد.

ويرى" **هربرت ليونبرجر**[4]" أن هناك سلسلة من المراحل يمر بها الفرد قبل أن يأخذ بالنمط الجديد للتغير وهي:

1. **مرحلة الإحساس:** وهي تتمثل بأول سماع أو معرفة بالموضوع الجديد.
2. **مرحلة الاهتمام:** وهي مرحلة تجميع المعلومات حول الموضوع الجديد بغرض تحديد درجة فائدته.
3. **مرحلة التقييم:** وهي مرحلة اختيار المعلومات المستقاة عن الموضوع الجديد وتفسيرها وفق الظروف السائدة، ودراسة مدى ملائمتها من أجل الأخذ بها.
4. **مرحلة المحاولة:** وهي مرحلة اختبار الفكرة ودراسة كيفية تطبيقها.
5. **مرحلة التبني:** وهي مرحلة التسليم بالموضوع الجديد واعتماده، ليأخذ مكانه في النمط السائد للتغير.

ثالثاً: سمات وخصائص التغيير: يتصف التغيير بعدة خصائص ومن أبرز تلك الخصائص هي:[5]

1. **الانهدافية:** بحيث يتجه إلى تحقيق هدفه، ويسعى إلى غاية معلومة متفق عليها، ومقبولة من قوى التغيير.
2. **الواقعية:** يرتبط بواقع الحياة، ويتم في إطار إمكانياتها ومواردها، وظروفها التي تمر بها سواء في المؤسسات أو المجتمعات.
3. **التوافقية:** يجب حدوث توافق بين التغيير وبين رغبة واحتياجات وتطلعات القوى المختلفة لعملية التغيير.
4. **الفاعلية:** بأن تملك القدرة على الحركة بحرية، وتملك القدرة على التأثير على الآخرين، وتوجه قوى الفعل في الأنشطة، والوحدات الإدارية المستهدف تغييرها.
5. **المشاركة:** تحتاج عملية التغيير إلى التفاعل الإيجابي، والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو المشاركة الواعية للقوى، والأطراف التي تتأثر بالتغيير وتتفاعل مع قواه.

---

1 محفوظ أحمد جودة ، إدارة الجودة الشاملة: مفاهيم وتطبيقات، (عمان: دار وائل للنشر, 2006) ، ص 38 .

2 عبدالرحمن توفيق، إدارة التغيير والتطوير، الطبعة الثانية،(القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2008)، ص20 .

3 محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ص 28-29.

4 Diana Leat, Theories of social change. Londan.. Berttels. stif. J. 2005 p.32

5 محمود سليمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2008)، ص345-347.

6. **الإصلاح**: يشترط اتصاف عملية التغيير بالإصلاح لكي تنجح عملية التغيير.
7. **التكيف:** وهي القدرة على التكيف السريع مع الأحداث، فعملية التغيير لا تتفاعل مع الأحداث فقط وإنما تتوافق وتتكيف معها وتحاول السيطرة عليها والتحكم في اتجاهها وفي مسارها.

المحور الثاني
المقاربات المفاهيمية ذات الدلالة بالتغيير السياسي

أولا: التحديث السياسي:

يُقصد بالتحديث الانتقال من وضع إلى آخر على وفق معيار معين، وبوصفه السياسي أنه التغير الذي يشمل كل ما له صلة بالعملية السياسية، إذن مفهوم التحديث السياسي مفهوم له علاقة بجوانب الحياة السياسية كافة، ونظراً للتنوع الكبير في أنماط النظم السياسية التي يعرفها المجتمع المعاصر سواء من ناحية التنظيم أو العلاقات والأهداف التي يسعى إليها كل نظام كان طبيعياً انعكاس ذلك التنوع على الاتجاهات التب تناولت دراسة التحديث السياسي وأبعاده.[1] كما ينطلق المفهوم ضمن إتجاهين ، وهما:

1. الاتجاه الليبرالي : وينطلق في شرحه لمفهوم التحديث السياسي عن القيم الديمقراطية في المجتمع الليبرالي، إذ يرى إن الديمقراطية هي المسار الوحيد والنتيجة الطبيعية لعملية التحديث السياسي، كما شهدته الدول الأوربية تضمن: [2] اتساع مركزية السلطة الحكومية، والتمايز والتخصص للأبنية والوظائف السياسية، والمشاركة الشعبية المتزايدة، والتي تستند إلى مبدأ المساواة السياسية بوجه خاص، والوحدة القومية ودمج الأفراد بصورة متزايدة في النظام السياسي وربطهم عاطفياً به.

2. الاتجاه الماركسي : ينبع من الفلسفة الماركسية التي ترى أن الطريق الوحيد لعملية التحديث السياسي هو الصراع الطبقي الذي يؤدي إلى الثورة ويؤكد الماركسيون على أنهم لا يسعون إلى التحديث السياسي والاقتصادي فحسب بل إلى تحديث طبيعة الإنسان وإيجاد دور قيادي له في عملية التغيير، والتحديث السياسي الذي شهدته الدول الاشتراكية هو الثورة الشاملة التي تسعى لتغيير خريطة المجتمع تغييراً جذرياً، أي أن نقطة البدء هي إجراء تحديث في البناء التنظيمي للدولة ثم متابعة التحديث بالتوعية والتحديث الثقافي تحت قيادة الحزب الشيوعي.[3]

ثانيا: العوامل والاسباب التفسيرية للتحديث السياسي:

يعتقد رومي Rome أن التحديث السياسي هو "عملية صنع السياسة العامة التي تتأثر بالتحولات المادية والاجتماعية وبتفاعل الساسة والمؤسسات السياسية والأفكار مع العالم المحيط بهم".[4] بينما يشير "ليدز Leeds" إلى الأسباب التي تؤدي إلى التحديث السياسي، وذكر منها:[5]

الأسباب التكنولوجية والعلم والتصنيع، ومراحل الاضطراب السياسي والاجتماعي (مثل: الحروب الأهلية والدولية والأزمات) ووجود الأفراد الحركيين (وهم الأشخاص الذين يملكون نفوذاً أساسياً وقوة سياسية، ويرغبون في التحديث) وطبيعة الاتجاهات السائدة (فالمجتمعات التي تؤكد على الإنجاز يكون أفرادها أكثر تقبلاً للتحديث مقارنة بالمجتمعات التي لا تؤكد على الإنجاز، ومن ثم يسعى أفرادها للحفاظ على الوضع الراهن) وكذلك طبيعة المثل العليا والأهداف التي تطرحها الأيديولوجيات السائدة في مجتمع ما، والتي قد تكون ذات أساس ديني أو وضعي.

كما يُشير" هنتجتون Huntington " إلى وجود مصدرين للتحديث في المجتمعات النامي، وهما:[6]

---

1 جابر سعيد عوض، التغيير السياسي في الأرجنتين في الفترة البيرونية الأولى، من 1945- 1955 ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية،(القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1981)، ص 7.

2 عبد الغفار رشاد محمد، دور النخبة في التنمية السياسية: دراسة مع محاولة للتطبيق على الدول النامية، النموذج المصري، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة:كلية الاقتصاد والعوم السياسية، 1978)، ص149.

3 محمد نعمان جلال، الثورة الثقافية البروليتارية والتغيير السياسي في الصين، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1978) ، ص33-34.

4 Rome, Eric, Modern Politics: An Introduction to Behavior and Institutions (London: Routledye & keyan, lmtd ., 1969) p.99

5 Leeds, C. A., Political studies (London: Macdonald & Evan Ltd.,1975) p.211.

6 Huntington, Samuel.."The Change to Change" Modernization, Development, and Politics, University of New York: Comparative PoliticsVol. 3, No. 3 (Apr, 1971), pp. 413-419.

الأول، البنية السياسية للمجتمع النامي، فبعض النظم السياسية النامية أكثر تأسيساً من النظم السياسية النامية الأخرى، فهي أكثر تكيفاً وتعقيداً وتماسكاً واستقلالاً، فمن المتوقع أن تكون أكثر استيعاباً للتحديث، وأكثر اتساعاً لنماذج المشاركة السياسية

الثاني، القيادات السياسية (الأوتوقراطية، والعسكريون، والثوريون) بحكم تأثيرها في العملية السياسية يمكن أن تكون مصدراً للتحديث في المجتمعات النامية.

في حين رأى" سميلسر Smelser " أن التطور الذي شهدته المجتمعات النامية تضمن أربع عمليات: في مجال التكنولوجية تنتقل المجتمعات النامية من استخدام الأساليب البسيطة والتقليدية إلى استخدام المعرفة العلمية. وفي مجال الصناعة تشهد المجتمعات النامية تحولاً من استخدام طاقة الإنسان والحيوان إلى العمل الآلي. وفي الزراعة تنتقل المجتمعات النامية من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى إنتاج المحاصيل النقدية. وبالنسبة للتنظيمات الأيكولوجية تتحرك المجتمعات النامية من المزرعة والقرية إلى المراكز الحضرية.[1]

ثالثا: الإصلاح السياسي:

يتضمن الإصلاح معاني ومضامين كثيرة ومتشابكة تدخل جميعها في إطار تصحيح الأوضاع والظروف السياسية, والاجتماعية, والاقتصادية, والثقافية, والإدارية, والقضائية, والتربوية لمجتمع ما. فالإصلاح بهذا المعنى الشامل يقوي الشعوب والمجتمعات خاصة في زمن تختلط فيه التيارات الثقافية والحضارية، وفي زمن تسود فيه علاقة قوة تفرضها السرديات والنمطيات والإمبريالية الجديدة التي تحاول جاهدة أن تستفيد من قوى العولمة لتكريس نمط جديد من السيطرة والهيمنة. فالإصلاح في بعض جوانبه يعني الوصول إلى أفضل صور الحياة في الدولة والمجتمع; من خلال التخلص من الأخطاء والعيوب والانتهاكات والتقصير، كذلك الوصول بالإنسان إلى أرقى درجات حسن السيرة وأداء الأمانة. يهدف الإصلاح على المستوى المجتمعي الى الوصول إلى أرقى درجات الحوار البناء وتقبل الآخر, وتصحيح المسارات الاجتماعية والسياسية والمحافظة على الحد الأدنى من حقوق الإنسان والحريات العامة وتطبيق الديمقراطية بالشكل الأفضل، وإطلاق ملكات الإبداع والنقد البناء والفكر الحر.[2]

فالإصلاح السياسي هو التغيير المحدود الذي يشتمل على تحسينات تدريجية تقوم بها القيادة السياسية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية، وقد يكون الإصلاح في بنية دوائر الدولة وهيكلية مؤسساتها, إلا أن هذا الإصلاح يمكن أن يكون فوريا, كتبديل الوزراء أو المدراء أو إلغاء أو دمج الوزارات أو الدوائر.[3]

رابعا: في التعريف بمفهوم "الانتقال الديمقراطي"

يُشير مفهوم "الانتقال الديمقراطي" في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي. ومن المعروف أن هناك عدة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية، فهي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة...إلخ. كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذى يتم الانتقال إليه. فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريبا منه. كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي.[4]

وبناءً عليه، فإن مفهوم "الانتقال الديمقراطي" يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة -تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية- يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد. وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية..إلخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين.[5] وحسب كثير من الأدبيات السابقة، فإنه يمكن اعتبار عملية الانتقال الديمقراطي قد اكتملت متى ما توفرت عدة مؤشرات منها: وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين

---

1 Smelser , Neil J., "Mechanism of change & Adjustment to change", in: Finkle Jason l.,7 Gable, Richard W., Political Development & Social Change, (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1968) p.28

خليل الشقاقي، المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير: مراجعة فلسطينية أولية ، (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2004) ، ص2.10

وضاح زيتون, المعجم السياسي, ط1,(عمان: دار أسامة, 2006), ص 3.35

4 Gary A. Stradiotto and Sujian Guo," Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes," International Journal on World Peace, Vol. XXVII, No.4(December 2010), p.10.

5 Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, Tentative Conclusions about Uncertain Democracies (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986); Gerardo L. Munck," Review Article: Democratic Transitions in Comparative Perspective," Comparative Politics , Vol.26, No.3 (April1994), pp.355-375.

بشأن النظام السياسي الجديد وبخاصة فيما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة من خلال انتخابات عامة تكون حرة ونزيهة، على أن تمتلك هذه الحكومة القدرة والصلاحية على ممارسة السلطة وإقرار سياسات جديدة تعكس حالة الانتقال إلى الديمقراطية، فضلا عن عدم وجود قوى أخرى تنازع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واختصاصاتها.[1] وتنطلق عملية التحول الديمقراطي التي تتعلق بترسيخ مبادئ الديمقراطية في ثقافة المجتمع وممارسة المؤسسات الرسمية.[2] وهي مرحلة انتقالية بين حدي نقيض تجمع بين خصائص النظام الديمقراطي والنظام غير الديمقراطي، وفي المرحلة الأولي لهذا التحول في حالة ما إذا كان التحول يحدث بشكل متدرج وليس من خلال تحول جذري يقلب الأمور رأساً على عقب وإن كانت هناك حالات تحول ديمقراطي حدث فيها مثل هذه التحولات الجذرية، مثل معظم حالات التحول الديمقراطي التي شهدتها دول أوروبا الشرقية، بينما شهدت دول أخرى عملية تحول تدريجي.[3]

1. العوامل التفسيرية للانتقال الديمقراطي

أكدت الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي على أن هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى الانتقال، وأن هذه العوامل تختلف من حالة إلى أخرى، ومن هنا تأتى أهمية دراسة حالات الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن. وبصفة عامة، فإنه لا يمكن تفسير الانتقال الديمقراطي بعامل أو بسبب واحد فقط، فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية) التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم وإستراتيجياتهم.

أ- **العوامل الداخلية**: يمكن تصنيف العوامل الداخلية للانتقال الديمقراطي إلى ثلاث مجموعات :[4]

- **عوامل تتعلق بتفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية**، وهذه الأزمات قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية. وعندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية وكفاءة فإنه يفقد شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده. وهنا قد تلجأ النخبة الحاكمة في هذه الحالة إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي أو التحرك على طريق الديمقراطية لاستيعاب المعارضة. وقد تحدث ثورة أو انتفاضة شعبية واسعة تطيح بالنظام التسلطي وتدشن لمرحلة الانتقال الديمقراطي. ولكن إذا كانت الأزمات الداخلية تدفع في اتجاه الانتقال الديمقراطي في بعض الحالات، فإن بعض الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها النظام غير الديمقراطي في بعض الفترات قد تعزز من فرص وإمكانات الانتقال الديمقراطي في فترات تالية، فالتنمية الاقتصادية، وزيادة متوسط دخل الفرد، وارتفاع معدلات التعليم، كلها عوامل تسهم في خلق بيئة ملائمة للانتقال الديمقراطي.

- **عوامل تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين** من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم. ويتضمن ذلك عناصر عديدة منها: درجة تماسك النخبة الحاكمة، وموقف كل من الجيش وقوات الأمن منها، وحجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدى النخبة الحاكمة. وفي هذا السياق، يمكن القول: إن القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة قام في بعض الحالات بدور حاسم في عملية الانتقال الديمقراطي. ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك على طريق الدمقرطة هو المسلك الآمن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة. كما أن وجود معارضة سياسية قوية وقادرة على التنسيق فيما بينها وتحريك الشارع ضد النظام الحاكم يعزز من فرص المساومة والتفاوض مع الحكم بشأن الانتقال الديمقراطي، وربما إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية، بحيث يصبح الطريق ممهداً للانتقال بعد ذلك.

- **عوامل تتعلق بطبيعة المجتمع المدني**، ومدى فاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي. ففي عديد من الحالات قامت قوى ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية (في بعض الدول) بدور هام ومؤثر في عملية الانتقال. وكل ذلك يقترن بمدى وجود طلب مجتمعي على الديمقراطية، يقوم المجتمع المدني بدور رئيس في تعزيزه وتوسيع نطاقه.

ب- **العوامل الخارجية:** أما بخصوص العوامل الخارجية التي أسهمت بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في دفع عمليات الانتقال الديمقراطي خلال الموجة الثالثة، فإن من أهمها:[1]

---

1 Juan J. Linz & Alfred C. Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1996), p.3; Carsten Q. Schneider and Philippe C. Schmitter," Liberalization, Transition and Consolidation: Measuring the Components of Democratization," Democratization, Vol.11, No.5(December 2004), pp.65-66.

2 علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، بيروت: مركز الدراسات العربية ، 2000، ص ص 26- 28.

3 أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب "1992 – 1998"، (القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2000) ، ص 12.

4 Dankwart A. Rustow," Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model," Comparative Politics, Vol.2, No.3(April 1970),pp.337- 363.

- بروز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي، سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل انتقال، أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية..إلخ. ويمكن في هذا المقام الإشارة إلى دور كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي في نشر وتعزيز الديمقراطية في مناطق مختلفة من العالم وبخاصة في جنوب وشرق ووسط أوروبا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وفى أميركا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة، فضلا عن قيام الاتحاد الأفريقي بدور ما في دعم الانتقال الديمقراطي على مستوى القارة الأفريقية.

وثمة عوامل خارجية أخرى أثرت في عملية الانتقال الديمقراطي، منها:[2]

1. تنامي دور مؤسسات التمويل الدولية وبخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين في دعم سياسات التحرير الاقتصادي والسياسي والتحول الديمقراطي في بلدان القارات الثلاث وشرق ووسط أوروبا، وذلك من خلال أدوات ووسائل عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها.
2. تمدد دور المجتمع المدني العالمي متمثلا في المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان كان له دوره في نشر الديمقراطية على الصعيد العالمي، حيث تقوم منظماته بتقديم أشكال مختلفة من الدعم لمنظمات المجتمع المدني ومراقبة الانتخابات في البلدان التي تمر بمراحل الانتقال الديمقراطي، وفضح ممارسات النظم التسلطية وممارسة الضغوط عليها..إلخ. أضف إلى ذلك أن انتشار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي وبخاصة في ظل موجة العولمة وثورة المعلومات والاتصالات التي تجتاح العالم قد أسهم في خلق بيئة دولية ملائمة لدعم الانتقال الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم.
3. نظرية الدومينو أو عامل العدوى أو الانتشار شكل عنصرا دافعا لعملية الانتقال الديمقراطي على الصعيد الإقليمي في بعض الحالات، حيث أن نجاح دولة ما في تأسيس نظام ديمقراطي مستقر يمكن أن يلقى بتأثيراته على الدول المجاورة لها على النحو الذى يشجع النخب والقوى السياسية فيها على السير في نفس الاتجاه. كما يمكن أن يحدث الانتقال الديمقراطي من خلال الحرب والاحتلال الأجنبي على غرار ما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.[3]

ت- **دور العوامل الخارجية في دعم الانتقال الديمقراطي:**[4]

- درجة تأثير العوامل الخارجية في عملية الانتقال الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف إستراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المستهدفة. وقد أكدت دراسات عديدة على أن العوامل الخارجية لا تؤتى تأثيراتها الإيجابية بهذا الخصوص أو تكون تأثيراتها محدودة في حال عدم وجود قوى وعوامل داخلية محركة للانتقال الديمقراطي، مما يعنى أن الأصل في عملية الانتقال هو العوامل الداخلية أما العوامل الخارجية فإن دورها يكون مسانداً .
- لعبت بعض العوامل الخارجية دوراً هاماً في دعم وترسيخ النظم التسلطية وليس دعم الانتقال الديمقراطي، وتمثل الحالة النموذجية لذلك في دور الولايات المتحدة الأميركية في دعم ومساندة النظم التسلطية في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية طالما استمرت هذه النظم تتوافق مع مصالحها، أي أن سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه المنطقة العربية قامت في جانب هام منها على التضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل المصالح، ولذلك فإن جهود واشنطن من أجل نشر الديمقراطية في المنطقة في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عانت من معضلة "عدم المصداقية. "

2. العوامل المفسرة للانتقال لحكم الديمقراطية:

تعددت العوامل المفسرة للانتقال إلى الحكم الديمقراطي ، والتي تنوعت بين إرادة القيادة الحاكمة، أو التيار الإصلاحي فيها، وبين قوى المعارضة، عبر الانتفاضة أو الثورة. او عبر المفاوضات بين القيادة الحاكة وقوى المعارضة، والذي سيتم تناوله على النحو التالي:

أ- الانتقال من أعلى (Transition from Above)

هو الإنتقال الذي ينشأ عبر القيادة السياسية أو التيار الإصلاحي في النخبة الحاكمة- انتقال يتم من داخل النظام القائم- عندما تتوفر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلبا على شرعية السلطة، وتخلق لدى النخبة الحاكمة قناعة مفادها أن كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في

---

1 James M. Scott and Carie A. Steele," Sponsoring Democracy: The United States and Democracy Aid to Developing World, 1988-2001," International Studies Quarterly, Vol. 55 (2011), pp. 47- 69

2 Peter T. Lesson and Andrea M. Dean," The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation," American Journal of Political Science, Vol. 53, No.3(July 2009), pp.533- 551

3 Peter T. Lesson and Andrea M. Dean," The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation," American Journal of Political Science, Vol. 53, No.3(July 2009), pp.533- 551

4 Hakan Yilmaz," External-Internal Linkages in Democratization: Developing an Open Model of Democratic Change," Democratization, Vol.9, No.2(Summer 2002),pp.67-84.

الممارسات التسلطية، وغالبا ما تتم بإحداث تحول تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدأ بالتحرك على طريق الانفتاح السياسي، ويكون ذلك مقدمة للانتقال الديمقراطي، وبعدها مرحلة ترسيخ الديمقراطية. وبصفة عامة ، فإنه في ظل حالات الانتقال الديمقراطي من أعلى غالبا ما يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة، فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف، ومن ثم محدودية القدرة على التأثير في إدارة عملية الانتقال.[1]

ب – الانتقال من أسفل(Transition from Below)

يأخذ هذا النمط للانتقال شكلين رئيسيين .**أولهما،** الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي، **وثانيهما،** الانتقال الذى تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية. ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله.[2]

ت – الانتقال من خلال التفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة (Negotiated Transition)

يحدث الانتقال من خلال أرضية اتفاق أو تعاقد (Pact) يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات القمعية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، وأن كلفة الانفتاح السياسي والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها -أي النخبة الحاكمة- هي أقل من كلفة الاستمرار في السياسات غير الديمقراطية، وعلى الطرف المقابل، تبدو قوى المعارضة غير قادرة على إطاحة النظام، وبالتالي تجد أنه لا بديل أمامها غير التفاوض والمساومة مع النخبة الحاكمة من أجل الانتقال إلى الديمقراطية. ويُلاحظ أن المفاوضات والمساومات بين الجانبين جرت في كثير من الحالات على خلفية تظاهرات واحتجاجات شعبية حركتها قوى المعارضة، وممارسات قمعية من جانب السلطة.[3]

ث – الانتقال من خلال التدخل العسكري الخارجي (Foreign Military Intervention)

غالبا ما ارتبط هذا النمط من الانتقال بحروب وصراعات، تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية، وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعجز قوى المعارضة عن تحديه وإطاحته بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية، وفى ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي، وعادة ما يحدث لأسباب وذرائع مختلفة منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، والتدخل لأسباب إنسانية، ووضع حد لحرب أهلية طاحنة...إلخ. ويُلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيس أو المبدئي، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى،[4]

وبصفة عامة فقد أكدت خبرات وتجارب الانتقال الديمقراطي على أن طريقة الانتقال تؤثر على نوعية أو طبيعة النظام الديمقراطي الوليد، وعلى فرص واحتمالات استمراره وترسخه في مرحلة ما بعد الانتقال، حيث أن الانتقال السلس والسلمي الذى يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة، أو من خلال التفاوض بين الحكم والمعارضة، أو بعيد إطاحة النظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية سلمية غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية، وفرص أفضل لاستمرار وترسخ النظام الديمقراطي الناشئ. وبالمقابل، فإن الانتقال العنيف يكون في الغالب مقرونا بدرجات أدنى من الديمقراطية، وفرص أقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره، بل إنه تزداد في مثل هذه الحالة احتمالات الارتداد إلى شكل من أشكال التسلطية، أو وقوع البلاد في صراع داخلي أو حرب أهلية ، أما الانتقال الناجم عن التدخل العسكري الخارجي فقد نجح في حالات قليلة، وفشل في حالات أخرى كثيرة. وقد كان لكل من النجاح والفشل ظروف ومعطيات خاصة.[5] وبالتالي فعملية الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي وترسيخه على النحو الذى يضمن استمراريته واستقراره هي معقدة وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا، ولذلك فإن مجرد الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي لا تعنى بالضرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر إلا من خلال شروط ومتطلبات عديدة لابد من توفيرها.

---

1 عبد الفتاح ماضي،" مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية،" في: على خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص ص. 47-57.

2 عبد الفتاح ماضي، المرجع السابق، ص ص 63- 79.

3 Gary A. Stradiotto and Sujian Guo," Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes," International Journal on World Peace, Vol. XXVII, No.4(December 2010), p.18.

4 David Beetham," The Contradictions of Democratization by Force: The Case of Iraq," Democratization, Vol.16, No.3(June 2009),pp.443-454.

5 Michael D. Ward and Kristian S. Gleditsch," Democratization for Peace," American Political Science Review, Vol.92, No.1 (March 1998), pp. 51- 61.

الخلاصة

التغيير السياسي يعني مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ، والانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي، ويتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والاتساع ، فالتغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفاً للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع، ومن العوامل التفسيرية لعملية التغيير السياسي استجابة الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي ، تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة ، وتداول السلطات في الحالات الديمقراطية أو إعادة توزيع الأدوار،أو نتيجة ضغوطات الدول والمنظمات الدولية بعدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية، أوتحولات خارجية في الوسط الإقليمي أو التوازنات الدولية .كما ارتبط التغيير السياسي ببعض المقاربات المفاهيمية ذات الدلالة ومنها التحديث السياسي الذي يشمل كل ما له صلة بالعملية السياسية، سواء عبر الديمقراطية هي المسار الوحيد والنتيجة الطبيعية لعملية التحديث السياسي، الصراع الطبقي الذي يؤدي إلى الثورة ، وينطلق من العوامل التي تُحدث التغير في عملية صنع السياسة العامة التي تتأثر بالتحولات المادية والاجتماعية وبتفاعل الساسة والمؤسسات السياسية .

أما الإصلاح السياسي هو التغيير المحدود الذي يشتمل على تحسينات تدريجية تقوم بها القيادة السياسية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية، أما الانتقال الديمقراطي العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية. ومن العوامل الداخلية المفسرة لعملية الانتقال الديمقراطي مايرتبط بتفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية، وهذه الأزمات قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية،أوعوامل تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم، ومن ذلك درجة تماسك النخبة الحاكمة، وموقف كل من الجيش وقوات الأمن منها، وحجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدى النخبة الحاكمة، وعوامل تتعلق بطبيعة المجتمع المدني، ومدى فاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي، أما العوامل الخارجية فتشمل بروز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي، سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل انتقال، أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية. تنامي دور مؤسسات التمويل الدولية وبخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين في دعم سياسات التحرير الاقتصادي والسياسي والتحول الديمقراطي.

المصادر والمراجع

الكتب العربية:

- ✓ أحمد زايد، التغير الاجتماعي، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،2001.
- ✓ اسماعيل صبري مقلد، محمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، الكويت:جامعة الكويت ، 1994.
- ✓ إسماعيل عبد الفتاح عبدالكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، القاهرة: كتب عربية للنشر والتوزيع، 2008.
- ✓ أنطوني جيدنز، علم الاجتماع ترجمة فايز الصباغ، ط ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- ✓ ثناء فؤاد عبدالله،آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997 .
- ✓ جابرييل إيه. آلموند، جي. بنجهام باويل الابن – السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر" نظرة عالمية" – ترجمة أحمد علي وأحمد عناني، القاهرة : مكتبة الوعي ، 1966.
- ✓ طه حميد حسن العنكبي، دور شباب التغيير في الدول العربية في إعادة صياغة العلاقة بين الحكام والمحكومين، مؤتمر التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، تحرير: نظام بركات وخالد شنيكات،عمان:الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، 2013.
- ✓ عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، الكويت:مكتبة الفلاح، 1988.

- ✓ عبد الإله بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية، 1998.
- ✓ عبد الفتاح ماضي،" مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية،" في: على خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009.
- ✓ عبدالباسط محمد محسن، أصول البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية عشر، القاهرة: مكتبة وهبة للطباعة والنشر ، 1988.
- ✓ عبدالرحمن توفيق، إدارة التغيير والتطوير، الطبعة الثانية،القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة،2008.
- ✓ علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، بيروت: مركز الدراسات العربية ، 2000.
- ✓ محسن الخضيري، إدارة التغيير، دمشق: دار الرضا للنشر، 2003 .
- ✓ محفوظ أحمد جودة ، إدارة الجودة الشاملة: مفاهيم وتطبيقات، عمان: دار وائل للنشر, 2006.
- ✓ محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيقن، عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،1987 .
- ✓ محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1993 .
- ✓ محمود سليمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2008.
- ✓ مصطفى محمود أبو بكر، التنظيم الإداري في التنظمات المعاصرة، الإسكندرية :الدار الجامعية،2002 .

الرسائل العلمية:

أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب "1992 – 1998"، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية ، 2000.

بلال محمود محمد الشوبكي، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة"حماس نموذجاً" – بحث لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 2007.

جابر سعيد عوض، التغيير السياسي في الأرجنتين في الفترة البيرونية الأولى،من 1945- 1955 ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية،القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1981.

عبد الغفار رشاد محمد، دور النخبة في التنمية السياسية: دراسة مع محاولة للتطبيق على الدول النامية، النموذج المصري، رسالة ماجستير غير منشورة ،القاهرة: كلية الاقتصاد والعوم السياسية، 1978.

محمد عارف عبدالله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي: الثورة المصرية نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين:جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012 .

محمد نعمان جلال، الثورة الثقافية البروليتارية والتغيير السياسي في الصين، رسالة ماجستير غير منشورة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1978.

المراجع الأجنبية:

1. Dankwart A. Rustow," Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model," Comparative Politics, Vol.2, No.3,(April 1970) .
2. David Beetham," The Contradictions of Democratization by Force: The Case of Iraq," Democratization, Vol.16, No.3(June 2009).
3. Diana Leat, Theories of social change. Londan.. Berttels. stif. J. 2005 .
4. Gary A. Stradiotto and Sujian Guo," Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes," International Journal on World Peace, Vol. XXVII, No.4,(December 2010) .
5. Gary A. Stradiotto and Sujian Guo," Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes," International Journal on World Peace, Vol. XXVII, No.4(December 2010).

6. Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, Tentative Conclusions about Uncertain Democracies (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986); Gerardo L. Munck," Review Article: Democratic Transitions in Comparative Perspective," Comparative Politics , Vol.26, No.3 (April1994).
7. Hakan Yilmaz," External-Internal Linkages in Democratization: Developing an Open Model of Democratic Change," Democratization, Vol.9, No.2(Summer 2002).
8. Huntington, Samuel.."The Change to Change" Modernization, Development, and Politics, University of New York: Comparative PoliticsVol. 3, No. 3, (Apr, 1971).
9. James M. Scott and Carie A. Steele," Sponsoring Democracy: The United States and Democracy Aid to Developing World, 1988- 2001," International Studies Quarterly, Vol. 55 (2011).
10. Juan J. Linz & Alfred C. Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1996), p.3; Carsten Q. Schneider and Philippe C. Schmitter," Liberalization, Transition and Consolidation: Measuring the Components of Democratization," Democratization, Vol.11, No.5(December 2004) .
11. Leeds, C. A., Political studies (London: Macdonald & Evan Ltd.,1975.
12. Michael D. Ward and Kristian S. Gleditsch," Democratization for Peace," American Political Science Review, Vol.92,No.1 (March 1998).Peter T. Lesson and Andrea M. Dean," The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation," American Journal of Political Science, Vol. 53, No.3(July 2009).
13. Rocher, Guy, le changement Social Teone3, Coll. Print. N.15 Paris. 1970 . Peter T. Lesson and Andrea M. Dean," The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation," American Journal of Political Science, Vol. 53, No.3(July 2009). Robert Heller ;gérer le changement Mango pratique ,Italie, 1999.
14. Rome, Eric, Modern Politics: An Introduction to Behavior and Institutions (London: Routledye & keyan, lmtd, 1969 Smelser , Neil J., "Mechanism of change & Adjustment to change", in: Finkle Jason l.,7 Gable, Richard W., Political Development & Social Change, (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1968.